

## بر لا عيسى\*

### "شعب الكراتين": منظمات غير حكومية،

### ومساعدات، وغياب ثقة\*\*

تتناول هذه الدراسة النتائج الاجتماعية السلبية لبرامج توزيع المساعدات التي تقوم بها منظمات غير حكومية، على اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان، وتستند إلى مشروع بحثي للكاتبة أنجزته في مخيم نهر البارد، بعد حرب "فتح الإسلام" والجيش اللبناني في المخيم في سنة ٢٠٠٧. وتحدث الكاتبة عن تقنيات الرصد والمراقبة التي تعتمدها تلك المنظمات في عملية التوزيع، وهي آلية تجعل - وفق الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو - الجميع يراقب بعضهم بعضاً، الأمر الذي ينشأ عنه عدم ثقة وتصدع وتعطيل للعمل السياسي في المجتمع المحلي.

أن يأتين لاحقاً إلى المكتب مع الإيصال من أجل الحصول على العلبه مجاناً. وسرعان ما أحاطت الشابات بالموظفة ذات المنصب الرفيع المستوى، وبدأن قراءة الأسماء عن القائمة:

– "هدى بركات!"  
– "أنا أعرفها، تعيش على مقربة من منزلي"، أجابت إحدى المعلمات التي تسلمت الإيصال

لدى زيارتي منظمة غير حكومية في مخيم نهر البارد في سنة ٢٠١١، دُعيتُ إلى حضور اجتماع تنسيقي لمعلمات حضانة شابات. عندما انتهى الاجتماع، وبينما كانت الشابات يغادرن المكان، دخلت زميلة ذات منصب رفيع المستوى إلى القاعة على عجلة من أمرها، حاملة قائمة طويلة من الأسماء. وتبيّن أن أحد المانحين قدم علباً من أدوات العناية بالصحة للنساء الحوامل، وكان توزيعها يقع على عاتق المنظمة غير الحكومية التي كنت أزورها. وكان أعضاء من تلك المنظمة قد أعدوا إيصالات لتوزيعها على جميع النساء الحوامل في مخيم نهر البارد، على

\* باحثة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

\*\* مقالة خاصة بالمجلة بعنوان:

*Sha'b al-karāṭīn: Aid, NGOs and Mistrust*

ترجمة: نسرین ناصر.

بإيجابية إلى توفير الخدمات الاجتماعية من جانب الفصائل السياسية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، على اعتبار أنها تعكس الجذور العميقة لهذه المنظمات في المجتمع. وخير مثال لذلك حركة "حماس"، إذ سلط العديد من الباحثين (Baumgarten 2005; Hroub 2006; Jensen 2009; Milton-Edwards and Farrell 2010; Roy 2011; Usher 2006)، الضوء على أن شعبية "حماس" تنبع من تأميمها للخدمات، مشيرين إلى أن "الحركة استمدت شرعيتها من الميدان الاجتماعي بصورة أساسية - وليس من الميدان العقائدي - وبنت قاعدة شعبية واسعة" (Roy 2011, p. 6). ويعزز المثل أعلاه هذا الاعتقاد، ذلك بأن توزيع المساعدات يكون أكثر فاعلية عند اعتماده على الشبكات المحلية، إلا إن لهذه الممارسات أيضاً جانباً سلبياً، نادراً ما يتم التطرق إليه في المقالات والتحليل، ويتعلق بزورها بدور عدم الثقة في المجتمع، وتسببها بتصدعه. ستنظر هذه الدراسة في آلية توزيع المساعدات بتفصيل أكبر، لكن ليس من وجهة نظر مانحي المساعدات، وإنما من وجهة نظر متلقيها، وستظهر أنه في حين توقع مانحو المساعدات الحصول على معلومات وافية عن حياة متلقي المساعدات ومنازلهم - وعادة ما يحصلون عليها - فإن هذه الشفافية لم تكن متبادلة في آلية توزيع المساعدات. فالمتلقون كانوا ينظرون إلى هذه الآلية بعين الشك، ويمتنعون من المعارف الشاملة التي يحصل عليها العمال الاجتماعيون عن تفاصيل حياتهم، ومن تحكّمهم فيهم، بينما هم في المقابل، لا يعرفون سوى القليل، ولا يكادون يتحكمون في شيء.

تستند هذه الدراسة إلى عمل ميداني أُجري

الخاص بهدى.  
- "سميرة شريح"  
- "أنا أعرفها"، قالت معلمة  
أخرى وتسلمت الإيصال الخاص  
بسميرة.

ومع تلاوة الأسماء الواحد تلو الآخر، كانت تتقدم معلمة شابة أو أكثر لتقول أنها تعرف المرأة التي ذكر اسمها، وتأخذ "الإيصال" لتسليمها إياه. وغالباً ما كانت تدور نقاشات للتثبيت من هوية المرأة المقصودة، لأنه أحياناً كان هناك امرأتان تحملان الاسم نفسه في المخيم. وفي تلك الحالة، تجري الاستعانة باسم الزوج أو الوالدين لتحديد هوية المرأة المقصودة. وغالباً ما كانت تدور سجلات أيضاً بشأن عنوان المنزل الذي تقيم فيه المرأة الحامل لأن كثيرين نزحوا من منازلهم بعد دمار المخيم. ذهلت وأنا أشاهد معلمات الحضانة الشابات يتعرفن على هوية كل سيدة من السيدات الواردة أسماءهن على القائمة، ويتناقشن فيما بينهن لمعرفة عنوان الإقامة، ثم يأخذن على عاتقهن مسؤولية تسليم الإيصالات، إذ رأيت في هذه الطريقة واحدة من الآليات الأكثر فاعلية لتوزيع المساعدات، ولا سيما أنها بدت مجردة من الإجراءات البيروقراطية الروتينية والمطولة التي تتطلب عادة قدراً كبيراً من العمل الإداري، كما أن الاعتماد فيها هو على المعارف الشخصية والعلاقات المحلية من أجل الحصول على آلية فاعلة وعادلة لتوزيع المساعدات. ومع تمضيّتي مزيداً من الوقت في المنازل مع العائلات بدلاً من زيارة مكاتب المنظمات غير الحكومية والفصائل، تبدلت شيئاً فشيئاً الصورة التي رسمتها في ذهني.

غالباً ما ينظر علماء الاجتماع

أُجري فيها أبحاثي، كان دور أبو محمد هو كسب المال، بينما كان يقع على عاتق أم محمد إيجاد طرق لتأمين بقاء العائلة بواسطة ذلك المال، وهي على الرغم من المهمة الشاقة الموكّلة إليها، لم تتذمر قط. أنجب الوالدان ثلاثة أبناء وابنة: محمد وأحمد ومحمود ونادية، وكانوا جميعهم ينفقون بطريقة رشيدة، ويبحثون دائماً عن فرص عمل، أو يسعون للإفادة من برامج المساعدات التي تؤمنها المنظمات غير الحكومية. كان الابن الثالث أحمد، وهو الوحيد الذي التحق بالمعهد ويسعى جاهداً لتسديد أقساطه، ماهراً جداً في هذا المجال، حتى إنه اكتسب ميزة خاصة، إذ كانت أم محمد تقول: "أحمد بيركّد"، في إشارة إلى ما يتطلبه البحث عن منظمات غير حكومية وتقديم طلبات إليها ومتابعة الإجراءات من مسعى متواصل. لقد وجدت صعوبة، خلال إقامتي مع عائلة حمدان، في مواكبة جميع برامج المساعدات التي كانوا يفيدون منها ومعاييرها المتنوعة، فهذه البرامج، كما تبينّ الدراسة، متعددة، لكنها لم تكن تقدم سوى النذر اليسير من المساعدة، ولا تكاد تترك أثراً في حياة الأشخاص، إلا إنها تقيهم على الدوام منهمكين في الإجراءات المطلوبة للتأهل للحصول على المساعدات، وتقديم الطلبات، والمتابعة. وسأعرض بالتفصيل في القسم التالي، آلية التقدم بطلبات للحصول على المساعدات، والتي خضع لها آل حمدان وعائلتهم الكبيرة في محاولة منهم لتحسين حياتهم، ثم سأقارن بين هذه الأساليب وما يسميه ميشال فوكو المراقبة (discipline)، وأسلط الضوء على آليات توزيع المساعدات من جهة ما تتسبب به من زرع بذور عدم الثقة في المجتمع المحلي، وتصدّعه، وتعطيل العمل السياسي الجماعي.

في مخيم نهر البارد في سنة ٢٠١١ عندما عشت مع آل حمدان في المخيم لسبعة أشهر. ففي سنة ٢٠٠٧، دُمّر مخيم نهر البارد في حرب قامت بها مجموعة مسلحة غير فلسطينية تدعى "فتح الإسلام" ضد الجيش اللبناني، ودامت ثلاثة أشهر، متسببة ب وفاة عشرات الأشخاص وطمس معالم أجزاء واسعة من المخيم. وفي أعقاب الحرب، استهدفت عدة برامج مساعدات مخيم نهر البارد في مسعى لمساعدة سكانه على استعادة شيء من حياتهم المحطمة، وفي هذا السياق تمكنت من مراقبة آلية توزيع المساعدات بتفصيل أكبر.

### عائلة حمدان

آل حمدان هم من فئة فاقدى الأوراق الثبوتية،<sup>٢</sup> وكانوا يعولون إلى حد كبير على المساعدات من أجل تلبية حاجاتهم. كان الوالد، أبو محمد، مقاتلاً طوال ١٨ عاماً، لكنه تخلّى عن القتال في سنة ١٩٨٧ عندما طلب منه أن يذهب كي يحارب في شاتيلا ضد أنصار حركة "فتح" بعد انتهاء حرب المخيمات،<sup>٣</sup> وبدأ منذ ذلك الوقت يعمل حمالاً يتقاضى أجراً يومياً في مقابل تحميل البضائع وتفريغها في ميناء طرابلس. وطوال إقامتي مع أفراد العائلة، لم يناقشوا أمامي على الإطلاق ما إذا كان أبو محمد وجد أو لم يجد عملاً في هذا اليوم أو ذلك، وأنا لم أسألهم قط، بل إنهم نادراً ما كانوا يتكلمون بصورة مباشرة عن صعوباتهم المادية، لكن ذلك كان واضحاً في كل تفصيل من تفصيلات حياتهم. كانت أم محمد مركز الجاذبية في العائلة، وبفضلها كان أفراد العائلة كلهم يحافظون على توازنهم ويبقون واقفين على أقدامهم. وخلال الفترة التي كنت

## ”التحكم في الناس“: زيارات مفاجئة للمنازل

يجب أن نعرف جميع التفاصيل عن حياة الناس، وأنا أعلم الآن على استطلاع بشأن ”حاجات النساء“.

(فادي، عامل اجتماعي في منظمة غير حكومية، بيروت، ٧ نيسان / أبريل ٢٠١١).

ذات صباح، بينما كنت أعدّ الطعام مع أم محمد، علمت أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تصنف عائلة حمدان في خانة حالات العسر الشديد. كنت أساعد أم محمد على تحضير صنف من الحلوى عبر خلط الحليب المجفف مع الماء في مقلاة على فرن الغاز، وقد أخبرتني أم محمد أنهم حصلوا على الحليب من الأونروا. أرثني كيس الحليب الرمادي مع علم فرنسا في نصفه العلوي، وقالت لي إنه سيئ النوعية ولا يذوب بسهولة، لذلك يجب تسخين الماء. الأشخاص الذين تصنفهم الأونروا ضمن حالات العسر الشديد يُعتبرون من الأشد فقراً في المخيم، ويحصلون على المساعدات الغذائية. وقد شرحت لي أم محمد أنهم يستلمون المعونات الغذائية كل ثلاثة أشهر، وأنه يحق لكل شخص الحصول على: ٢,٥ كغ من الأرز (الذي كان سيئ النوعية، بحسب أم محمد، لأنه يجب طهوه على النار فترة طويلة كي ينضج، غير أنه بهذه الطريقة يصبح لزجاً): ٢,٥ كغ من السكر؛ ٣ لترات من الزيت؛ كيلوغرامين من الحليب المجفف؛ ٢,٥ كغ من العسل؛ ٢,٥ كغ من الفاصوليا (وهي أيضاً سيئة النوعية، بحسب أم محمد، لأنها تتطلب وقتاً طويلاً

على النار، ومع ذلك تبقى قاسية ويصعب مضغها). أضافت أنهم كانوا يحصلون أيضاً على الحمص، وكانت تعجبها نوعيته، لكنهم توقفوا عن تقديمه لأسباب تجهلها. لم تكن أم محمد تحب الحبوب التي تتطلب وقتاً طويلاً على النار كي تنضج لأن ذلك يعني أنها تستهلك كمية كبيرة من غاز الطهو. وفي الأشهر القليلة اللاحقة، رأيت العائلة تتوجه إلى مركز توزيع المواد الغذائية التابع للأونروا لاستلام المساعدات في علب كرتونية مع ملصقات عليها صورة علم الاتحاد الأوروبي، كما أن أكياس الطعام داخل العلب غالباً ما كانت تحمل صورة أعلام الدول المانحة.

كان على العائلة أن تلبي معايير معينة من أجل التأهل للحصول على المعونات الغذائية، والمعيار المطلوب هو إثبات أن المعيل الأساسي، أبو محمد في هذه الحالة، لا يكسب دخلاً كافياً لإطعام عائلته. وفي حالة أم محمد، فإنه كان عليها أيضاً أن تبرر مسألة عمل محمود، لأن ذلك يعني ”شطب العائلة من اللائحة“، كما تقول، لكنها نجحت، بعد مفاوضات استمرت عدة أسابيع، في إقناع العاملة الاجتماعية التي تتابع حالتها لدى وكالة الأونروا، بإبقائها مدرجة في ”اللائحة“، بعدما شرحت لها أن الدخل الذي يجنيه محمود ضروري للمساعدة على تسديد أقساط شقيقه أحمد. أخيراً وافقت العاملة الاجتماعية، طالبة منها إحضار إفادة تسجيل من المعهد حيث يدرس أحمد، لكنها مارست التحويل عليها قائلة إنه سيتم ”شطبهم من اللائحة“ عندما يتخرج أحمد. فضلاً عن ذلك، كانت العائلة عرضة لزيارات مفاجئة لمنزلهم تقوم بها سنوياً العاملة الاجتماعية نفسها، إذ كانت الأخيرة تصل فجأة من دون إعلام العائلة بالزيارة، فتدخل إلى جميع الغرف في المنزل في

للتأكد من أنهما يقيمان فعلاً مع أهل محمد. وشرحت لي أم محمد أن هذه ليست حال جميع موظفي الأونروا، لكن بعضهم يستمتع بالعمل لدى الوكالة "تيتحكّموا [ليتحكّموا] بالناس".

كانت المعلومات تُجمَع عن حياة جميع الأشخاص الذين يتلقون المساعدات، وبذريعة توزيع المساعدات بطريقة منصفة، كان السكان يخضعون لسلسلة كاملة من تقنيات الرصد والمراقبة. لقد كانت الأونروا والمنظمات غير الحكومية والفصائل بحاجة إلى "قراءة" الوضع المالي لسكان المخيم بهدف المقارنة، فكانت تصنف العائلات بحسب درجات بؤسها، لمعرفة مَنْ هو الأكثر استحقاقاً. ولهذا، كان يتم توظيف عمال اجتماعيين من سكان المخيم من أجل القيام بهذا العمل الدقيق والحساس، وكانت الزيارات المفاجئة للمنازل السمة الأساسية في هذه الأساليب. فمن خلال زيارة العائلات، كان العمال الاجتماعيون الذين يصلون بطريقة مفاجئة يعاينون وضع السكان المادي عبر النظر إلى حجم المنزل ورؤية ما إذا كان يتناسب مع عدد الأشخاص الذين يعيشون فيه، وإلى مقتنيات العائلة، ونوعية الأثاث.

لم تكن الأونروا الجهة الوحيدة التي تستخدم هذه الوسائل؛ فهناك العديد من الأمثلة الأخرى. فعلى سبيل المثال، روت مريم، شقيقة أم محمد، كيف أرادت منظمة محلية التعويض على النساء اللواتي كنّ يُدرن أعمالهن الخاصة قبل اندلاع الحرب. كانت مريم خياطة تملك آلتَي خياطة قبل تدمير منزلها، فتقدمت بطلب للحصول على المساعدة، وبعد بضعة أيام، قام أحد الموظفين بزيارة مفاجئة لمنزلها للتأكد من أنها خسرت فعلاً آلتَي الخياطة في الحرب ولم تتمكن من استعادتهما. وروت أيضاً

محاولة للتحقق من المعلومات التي أدلت بها العائلة، مثل الأشخاص الذين يعيشون في المنزل، وحجم المنزل، ونوع الأثاث الموجود في داخله، أو للبحث عن أي دليل قد يكشف ما إذا كان للعائلة دخل إضافي. وروت أم محمد أنها كانت تلتقي أحياناً بالعاملة الاجتماعية في الشارع، لكن الأخيرة لا تخبرها أنها قادمة لزيارتهم، ومع مرور مزيد من الوقت على إقامتي في المخيم، سرعان ما أدركت مدى شيوع هذه الممارسات. ففي الواقع، تلقت عائلة حمدان زيارتين مفاجئتين للمنزل من الأونروا وحدها: الأولى قامت بها العاملة الاجتماعية من قسم حالات العسر الشديد، كما أشرنا آنفاً؛ الثانية قامت بها عاملة أخرى من قسم المساعدة على تسديد بدل الإيجار، والتي كانت تزورهم كل ثلاثة أشهر للتأكد من أنهم لا يزالون مؤهلين للحصول على المساعدة لتسديد الإيجار، والتي كانت الأونروا تقدمها إلى سكان مخيم نهر البارد الذين دُمّرت منازلهم في حرب ٢٠٠٧. بيد أن أم محمد لم تكن تحب هذه العاملة، فهي عندما كانت تزورهم، لم تكن تخلع حذاءها كما جرت العادة، ذلك بأن الطرقات والأزقة في المخيم قذرة وموحلة، وكان السكان والزوار يخلعون أحذيتهم على الدوام قبل دخول منزل ما من أجل الحفاظ على نظافته. ولهذا كانت أم محمد ونادية تنظيفان الأرض يومياً، وكان الجميع يمشون عليها حفاة الأقدام. ولا شك في أن موظفة الأونروا التي تنتمي إلى المخيم، كانت تعرف ذلك، لكنها كانت تتعامل باستعلاء مع العائلة عبر امتناعها من التقيد بالأعراف، كما كانت تدخل الغرف كلها من دون مراعاة حاجة سكان المنزل إلى الخصوصية، إلى درجة أنها دخلت ذات مرة إلى غرفة محمد وزوجته في أثناء نومهما

كيف سيُقسَم المبلغ بين جميع الأشخاص المؤهلين، كما أنها وأختها فاطمة لم تكونا تعلمان ما هو عدد أجهزة التدفئة الكهربائية التي تملكها المنظمة الدولية غير الحكومية، أو على أي أساس تقرر من هم الأشخاص الذين ستمنحهم هذه الأجهزة.

كانت هذه الممارسات التي تسمح بمعاينة تفصيلات حياة بعض الأشخاص عن كُتب من دون أن يتمكنوا هم من المعاينة، أشبه بما سماه فوكو المراقبة. ومناقشة هذه التقنيات يمكن أن تساعدنا على التعمق أكثر في فهم هذه الممارسات عن توزيع المساعدات والمفاعيل الناجمة عنها. فالمراقبة التي تحدث عنها فوكو تشير إلى التنظيم المتأني للمساحة والحركة والموقع والتسلسلات الزمنية والأساليب المنهجية للتفحص والسيطرة، والتي طُوّرت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المصانع والمدارس والسجون والمستشفيات والمكاتب الحكومية (Foucault 1991). لقد اعتبر فوكو أن السلطة الرقابية (disciplinary power) هي سلطة مثمرة وليست تقييدية، فهي لا تعتمد على تقييد السلوكيات، وإنما على تشجيع السلوك المرجو. فالمراقبة "تنظم الأشياء بشكل لا تضاف فيه ممارسة السلطة من الخارج - كأنها إكراه قاس - إلى الوظائف التي تقوم بها، وإنما تكون موجودة فيها بشكل لطيف نوعاً ما كي تنمي فاعليتها من خلال تعزيز قبضتها الذاتية" (Ibid., p. 206). واعتبر فوكو أنه من أجل توليد السلوكيات الملائمة، فإن التقنيات الرقابية استخدمت أدوات بسيطة سماها المراقبة التراتبية (hierarchical observation)، وتطبيع الحكم (normalizing judgment)، والتفحص (examination). وهذه التقنيات مطبقة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

أنها عندما تقدمت بطلب للحصول على مدفأة كهربائية من إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، تلقت زيارة أخرى مفاجئة لمنزلها من موظفة في المنظمة. وقد جالت العاملة الاجتماعية، التي هي أيضاً من سكان المخيم، على جميع الغرف في المنزل للتأكد من أن مريم لا تملك مدفأة كهربائية. أضافت مريم أنها [العاملة الاجتماعية] قرعت حتى على باب الجيران للتثبت من الأمر. وروت شقيقتها فاطمة التي تعيش على بعد شارع منها، أنها قصت المنظمة غير الحكومية نفسها من أجل التقدم بطلب للحصول على مدفأة كهربائية، لكنها تعرضت للتأنيب من أحد الموظفين الذي سأله مراراً وتكراراً إذا لم تكن قد تقدمت بطلب مماثل من قبل، قائلاً إن بعض سكان المخيم غير جديرين بالثقة، وإنهم أخذوا العديد من أجهزة التدفئة وقاموا بإخفائها. لم تتلقَ فاطمة قط زيارة من المنظمة، كما أنها لم تحصل على مدفأة.

كانت هذه القدرة على طلب التدقيق في حياة الناس ومنازلهم وانكشافها أمام الأعين تُبرر بذريعة توزيع المساعدات بطريقة منصفة، إلا إن هذه التعرية الكاملة لحياة الناس، والمتوقعة من متلقي المساعدات لم يكن يوازيها في المقابل شفافية في آلية توزيع المساعدات، وإنما كانت أحادية الاتجاه. فأما محمد لم تكن تعلم ما هي المعايير التي تعتمدها الأونروا لتقرر ما إذا كانت العائلة لا تزال مؤهلة للحصول على المساعدات الغذائية أم لا، كما أنها لم تكن تعلم لماذا تتغير المساعدات الغذائية. مثلاً، لماذا توقفوا عن تقديم الحمص؟ غالباً ما كانت تطرح هذا السؤال. ولم تكن مريم تعلم ما هي ميزانية المنظمة المحلية غير الحكومية لتعويض النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص، أو

الوقت اللازم في تحضير الوثائق المطلوبة، وتقديم الطلبات ومتابعتها. وكان مستعداً أيضاً للتعایش مع الريبة والالتباس اللذين يترافقان مع هذا المسعى. وفي المقابل، لم يطور شقيقه محمود هذه القدرة، وإنما فضّل التوقف عن متابعة تحصيله العلمي لأنه لم يكن مستعداً للسعي خلف الفصائل والمنظمات غير الحكومية في محاولة لتأمين المال من أجل تسديد أقساطه الدراسية، وفضّل الأجر اليومي مع أنه لم يكن مضموناً.

أخيراً، التفحص "يفرض على الأشخاص انكشافاً يجري من خلاله تمييزهم والحكم عليهم" (Ibid., p. 184)، وهو يتيح تصنيف الأشخاص وقياسهم، وكان له نتيجتان: أولاً، يحوّل الفرد إلى "عرض قابل للوصف والتحليل"، وثانياً، يخلق "نظاماً مقارناً يتيح قياس مجمل الظواهر، وتوصيف المجموعات، وتصنيف الوقائع الجماعية، واحتساب الثغرات بين الأفراد وتوزيعها لدى سكان معينين" (Ibid., p. 190).

ومجدداً، كان واضحاً أن هذه التقنيات تُطبّق في المخيم، فقد رأينا كيف تستخدم منظمات متعددة تقنيات المراقبة لتصنيف اللاجئین بحسب درجات بؤسهم، وإدراجهم في "لوائح" متنوعة. وكان هذا جلياً أيضاً في الطريقة التي يتكلم بها العاملون في المنظمات غير الحكومية، فعلى سبيل المثال، فإن فادي، الموظف في إحدى المنظمات غير الحكومية، والذي استشهدت بكلامه في مستهل هذا القسم، دافع عن استخدام تقنيات شاملة وتوسعية لمراقبة حياة الأشخاص ومنازلهم من أجل معرفة "كل تفصيل عن حياتهم"، كما اعتبر أنه يمكن استطلاع "حاجات النساء"، كأنه يمكن وضع تعريف دقيق لحاجات شريحة معينة من السكان ورغباتها وتحديدها

يقصد بالمراقبة التراتبية "التقنيات الصغرى للمراقبات المتعددة والمتقاطعة، وللعيون التي يجب أن ترى من دون أن ترى" (Ibid., p. 171). وبينما ركز فوكو على بعض التصاميم الهندسية التي تتيح لـ "نظرة متفرسة واحدة رؤية كل شيء بصورة متواصلة" (Ibid., p. 173)، فإن الآلية نفسها كانت تُطبّق في توزيع المساعدات. رأينا كيف أن الأوضاع الهشة لأم محمد ومريم وفاطمة كانت واضحة ومنكشفة لجميع الأفرقاء الذين يعدونهن بالمساعدات، ورأينا كيف أن تلك الشفافية لم تكن متبادلة، كأن شعاع نور يسقط ضوءه على حياتهن، فيكشف كل تفصيل، لكن النور نفسه يعميهن ويمنعهن من النظر "إلى الأعلى"، فالأمر كان انكشافاً في اتجاه واحد أرسى قواعد التراتبية وأظهرها إلى العلن. لقد أبرزت أم محمد هذه النقطة عندما تحدثت عن موظفة الأونروا التي رفضت التقيد بالعبادات المحلية وخلع حذائها قبل دخولها المنزل، ووصفتها بأنها تستمتع بعملها "تتتحكم [كي تتحكم] بالناس".

أمّا تطبيع الحكم فيقصد به نظام العقوبات المحدود الذي كان مطبقاً في الممارسات الرقابية، ووظيفة هذا النظام لم تكن القمع، وإنما التدريب وردم الهوات. وبهذا المعنى، فإنه كان "تصحيحاً بصورة أساسية" (Ibid., p. 179)، إذ سعى لتغيير السلوكيات رويداً رويداً. مرة أخرى، كان هذا واضحاً في حالتنا من خلال قول أم محمد "أحمد بيركد"، فهذه العبارة لم تكن تُلفظ باعتران، وإنما كان القصد منها التشديد على أن أحمد نمى سلوكاً معيناً كان يُعتبر مؤاتياً للنجاح في الحصول على المساعدات. كان أحمد يتحلى بالقدرة والاستعداد لمتابعة أي خيط وجميع الخيوط التي يمكن أن تقودهم إلى الحصول على المساعدات، وكان يمضي

كَميًّا. قط التأكيد ممّا إذا كانت المساعدات توزَّع بإنصاف، أو أسوأ من ذلك، ما إذا كانت توزَّع بأكملها. فالفلسطينيون يدركون جيداً أن الفصائل والمنظمات غير الحكومية تحصل على التمويل من أطراف ثالثة، ويعلمون تماماً أنها لم تكن لتحصل على هذا التمويل لولا البؤس والإجفاف اللذان يواجههما اللاجئون. بعبارة أخرى، متلقو المساعدات يعون جيداً أن هذه المنظمات هي مجرد وسيط بينهم وبين المانحين، غير أن التعتيم على مقدار المساعدات المتوافرة وطريقة توزيعها جعلهم يطرحون علامات استفهام بشأن ما إذا كانت المساعدات توزَّع بطريقة عادلة ومنصفة.

وفي هذا السياق، فإن من المفيد هنا أن نعرض مثلاً من الواقع. كانت لنا شابة في أواخر العشرينيات من العمر، وقد عملت مع العديد من المنظمات غير الحكومية في مخيم نهر البارد قبل أن تستقر في وظيفة لدى الأونروا. كانت شديدة التقصي، وتحرص دائماً على المشاركة في النقاشات الجماعية، لكنها كانت تنتقد نفسها على الدوام. فقد أخبرتني عن مشروع عملت عليه في السابق مع إحدى المنظمات غير الحكومية، وحمل اسم "المال مقابل العمل"، ونُفذ عن طريق شراكة بين منظمة محلية غير حكومية ومنظمة دولية غير حكومية ووكالة تمويل أوروبية. إليكم كيف وصفت لنا المشروع الذي عملت عليه بنفسها طوال ثلاثة أشهر، والذي كانت تتولى تسجيل المشاركين فيه. وقد روت لي الواقعة بحضور أبو زياد الذي كان يعمل موظفاً في مكاتب الأونروا، ورانية، صديقتها وزميلتها في العمل. الاقتباس طويل، لكنه يُظهر ردة فعل أبو زياد ورانية على الرواية، وكيف كانت لنا تسلط الضوء دائماً على ما تعرفه في مقابل الأمور التي تجهلها، وهو ما فضح الشكوك

باختصار، كانت آلية توزيع المساعدات تقوم على تقنيات رقابية تحوّل اللاجئ غرضاً معروضاً، بحيث تصبح تفصيلات حياته مكشوفة من أجل تحليلها وقياسها وإخضاعها للمقارنة، بينما يبقى هو محروماً من المعلومات، ولا تتم استشارته بشأن تصميم مشاريع الإغاثة والتنمية وتطبيقها، فاللاجئ "مفعول به للحصول على المعلومات، وليس أبداً فاعلاً في التواصل" (Ibid., p. 200). وكان لهذه المفاعيل تداعيات واضحة ومهمة غيرت العلاقة بين اللاجئيين ووكالات المساعدة، وهو ما سنتطرق إليه في القسم التالي.

### "جيوب مفتوحة"

خلال الحرب [حرب ٢٠٠٧]، صار في ناس غنايا [أغنياء] وصار في ناس فقرا أكثر. استغلت الفصائل والمنظمات غير الحكومية فقرنا ليكسبوا مصاري. بيوخدوا [يأخذون] المصاري [التمويل] بسبب عيشتنا [أوضاعنا]. بيعطوا ٢٥٪. وبيوخدوا [يأخذون] ٧٥٪. (أم نبيل، مخيم نهر البارد، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١).

لقد تسببت المراقبة التراتبية أو عجز اللاجئيين عن الاطلاع على آلية توزيع المساعدات، بانعدام الثقة بين اللاجئيين من جهة، والفصائل والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، إذ بما أن آلية اتخاذ القرارات لم تكن مكشوفة كما يجب لمتلقي المساعدات، فإنه لم يكن في إمكانهم



التي راودتها بشأن مشروع كانت جزءاً منه.  
تقول لنا:

في مصاري جاي، ما كتير بعرف  
شو هدفها. بصراحة يعني ما  
بعرف لشو كانت هاي المصاري  
جاي؛ جاي عن جد لمشروع،  
ولأهي عن جد جاي توزيع ...  
بس اللي بعرفو هي كان عندن  
[لديهم] فكرة ... إنبدا ما نعطي  
الشخص ونعوّود على التنبلة،  
يعني هاي المصاري على الجاهز،  
نعطي إياهن ومنفهمو أنو أخذن  
مقابل شغل اشتغلو، وبنفس  
الوقت بيتعود يشتغل ليجيب  
مصاري.

يقاطعها أبو زياد: يعني  
مصاري جاي للعالم... بيعطوا  
العالم شوي، وبينحط بالجيبة  
شوي.

لينا: هلاً قصة الجيبة...  
الجيوب مفتوحة وين ما كان.  
رانية: مزبوط [صحيح]  
كلامها... عم تحكي صح.  
أبو زياد: لا إحنا منقول  
ليش، شو ربحت من هاي الشغلة  
وكسبت من الشجر؟ بقعد يعني  
تحت الشجرة، وبيوزعوا الكبيس  
[المخللات] على الناس؟  
[.....]

لينا: هلاً المصاري ما بعرف  
كيف جاي ولا كيف تقسمت، ما  
كتير بعرف، بس هي هيك الفكرة  
اللي [التي] كانت مطروحة يعني.  
فصاروا يخترعوا مشاريع ليشغلوا  
الناس؛ يعني هناك نسوان

ورجال متعلمين ومش متعلمين.  
فهم اخترعوا مشاريع لكل العالم...  
مثلاً النسوان اللي مش متعلمي،  
اخترعولها شي متعلق بالطبخ...  
كبيس وزتون ولفت، وبيطلبوا  
منهن يقطعوا خضرة وينظفوها.  
فهم اخترعوا مشاريع لكل العالم.  
رانية: يا ريتهم عملوا مشاريع  
عن جد حتى يقدررو الناس  
يشغلوا على طول.

تابعت لينا قائلة إن المنتجات (الخضروات  
المخللة) التي كانت النسوة يعملنها كانت  
توزع لكل العالم مجاناً. تذكرتُ خلال  
حديثها أنني رأيت وعاء مخلل في المنزل:  
كان وعاء بلاستيكيّاً مع ملصق عليه  
شعارات المنظمات المحلية والدولية غير  
الحكومية. كذلك شعار الجهة الممولة.  
وواصلت لينا حديثها قائلة إنهم كانوا  
يجعلون الرجال غير المتعلمين يعملون في  
زرع الأشجار كي يُنشئوا حدائق صغيرة في  
المخيم، وكما يقول أبو زياد فإنها لم تكن  
ذات قيمة تُذكر بالنسبة إلى السكان. وأنا  
غالباً ما كنت أمر بإحدى تلك "الحدائق"  
وكان فيها مقعد مكسور، وكانت هذه  
الحديقة على طرف المخيم في مقابل الشريط  
الشائك ونقطة عسكرية للجيش. أمّا الرجال  
والنساء المتعلمون فطلب منهم تدريس  
الأولاد الصغار، عندما كانت مشاركتهم  
في البرنامج تقتصر على شهر واحد. ولهذا،  
لم يكن برنامج التعليم مفيداً كثيراً للطلبة،  
لأنهم "ما إن يبدأوا بالتعلم حتى يتغير  
المعلم/ة". وختمت لينا كلامها قائلة:  
"طبعا المحسوبيات كانت ناشطة، فمن لديه  
معارف كان يعمل لأكثر من شهر، ومن لا  
يعرف أحداً لم يكن يشتغل".  
غياب الثقة الناجم عن عدم الاطلاع على

لتصحيح الوضع. في اليوم التالي، فعلت أم محمد ما أوصتها به السيدة، فحصلت على الخبز في الحال، واستمرت تحصل عليه بعد ذلك. وهكذا خرجت أم محمد من هذه التجربة باستنتاج فحواه أن المنسق يسرق حصتها من الخبز، فهي لم تحصل على الخبز إلا بعدما هددت بأن تشي به إلى المسؤولين عنه.

كان وجه أم محمد يشع غبطة وهي تروي لي مغامرتها الأخيرة، مضيئة أن السبب وراء شعورها هذا ليس حصولها على الخبز مجاناً، مع أن في ذلك سنداً للعائلة بلا شك، وإنما كونها فخورة بنفسها لأنها اعتبرت أنها وقفت في وجه الفساد، فباستلامها حصتها العادلة من الخبز، منعت المنسق المحلي من سرقة. عندما ننظر إلى توزيع المساعدات من وجهة نظر متلقيها، ندرك أنهم يعتبرون أن من الأفضل الحصول على المساعدات من كيان فاسد لأن ذلك يحول دون تورطه أكثر في الفساد، ولهذا السبب يستمر اللاجئون في التعامل مع المنظمات غير الحكومية والفصائل بينما يدأبون على انتقادها. لقد اتضح لي هذا الأمر مراراً وتكراراً، ذلك بأن اللاجئيين كانوا يعتبرون أن من حقهم الحصول على المساعدات التي يتم توزيعها، وأن من واجبهم التأكد من تسلّم هذه المساعدات حتى لو اقتضى ذلك التعامل مع كيانات كانوا يعتبرونها فاسدة.

غير أن من المهم الإشارة إلى أن الثقة لم تكن بالضرورة غائبة في جميع الحالات، بل إن الأمر توقف على مستوى المعرفة أو الشفافية المحيطة بآلية توزيع المساعدات. فعدد كبير من سكان المخيم كان على معرفة شخصية ببعض رؤساء الفصائل أو المنظمات غير الحكومية، وكان يرى بنفسه كيف يعيشون، ويستنتج مستوى الدخل الذي يكسبونه. ومع أن هذا لم يكن

آلية توزيع المساعدات هو الذي جعل سكان المخيم، سواء أكانوا يعملون أم لا لحساب منظمات غير حكومية، أو كانوا جزءاً أم لا من الفصائل، يعلنون في معظم الأحيان أن الفصائل والمنظمات غير الحكومية "تستغل بؤسهم". كان انعدام الثقة يعكس الإحباط الذي يشعرون به، والذي عبّر عنه أبو زياد خير تعبير، فالتمويل كان يُفترض به أن يصل إلى الناس، لكن لم يكن في إمكانهم أن يتيقنوا مما إذا كانوا قد حصلوا عليه فعلاً، حتى لو كانوا يعملون بأنفسهم على مشروع معين. إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن ذلك لم يمنعهم من محاولة الحصول على المساعدات، حتى لو لم يكونوا يثقون بالمنظمة التي تقوم بتوزيعها.

مجدداً، من المفيد هنا أن نورد مثالاً في هذا السياق. بينما كنت أسير في المخيم مع أم محمد لزيارة شقيقتها مريم، توقفت في الشارع لتتجاذب أطراف الحديث مع أحد معارفها من السكان. وبعد تعريفها عليّ والاطمئنان إلى العائلة والأحوال، تحوّل موضوع الحديث نحو برنامج المساعدات الأخير: مبادرة لتوزيع الخبز العربي بدعم من إحدى دول الخليج. روت أم محمد أنها قدمت المستندات المطلوبة للحصول على الخبز، أي بطاقة التعريف الخاصة بها وبطاقة الإغاثة من الأونروا، إلى منسق المشروع المحلي في نهر البارد، لكنها لم تتسلم شيئاً منه على الرغم من أنها تابعت المسألة عدة مرات مع المنسق المحلي الذي يعتذر دائماً ويعدها بأنها ستتسلم الخبز من الآن فصاعداً. ابتسمت السيدة الأخرى وقالت لها إن عليها أن تذهب مجدداً لرؤية المنسق المحلي، لكن هذه المرة، يجب أن تقول له أنها تريد معرفة عنوان مركزهم الرئيس كي تشتكي من عدم الاستجابة لطلبها، مضيئة أن هذا التصرف يجب أن يكون كافياً

غالباً ما يكذبون عليه ويحاولون خداعه، ومشيراً إلى أنه كشف ذات مرة الغش الذي تمارسه إحدى العائلات، إذ عندما توجه إلى العنوان الذي ذكروا أنهم يقيمون، تبين له أنهم لا يعيشون هناك، وإنما خارج المخيم. وحدهم سكان المخيم هم المؤهلون للحصول على المساعدات، وبالتالي حاولت تلك العائلة خداعه. ثم اشتكى من تفشي الفساد في المخيم، قائلاً إنه حتى حركة "حماس" التي يدعمها ليست بمعزل عن الانتقادات، فقد أعطوه ذات مرة لحوماً فاسدة لتوزيعها على اللاجئين، لكنه رفض ورماها. وختم قائلاً إن من الصعب الوثوق بالأشخاص، ونبهني إلى وجوب توخي الحذر في اختيار الأشخاص الذين أتكلم معهم.

قد تبدو هذه المشاهدات الصغيرة غير مهمة، أو حتى مجرد شجارات تافهة بين اللاجئين، إلا إنها كانت ذات تداعيات كبيرة على تماسكهم وقدرتهم على القيام بعمل سياسي جماعي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر لم يكن يقتصر فقط على عدم ثقة اللاجئين بالمنظمات غير الحكومية، أو عدم ثقة المنظمات غير الحكومية باللاجئين، بل كان هناك أيضاً غياب للثقة بين اللاجئين أنفسهم. فقد سعت المنظمات غير الحكومية، عبر اختيار العمال الاجتماعيين من صفوف أبناء المخيم، للحصول على الآلية الأفضل والأكثر فاعلية لتوزيع المساعدات، إلا إن هذه الممارسات ولدت مجتمعاً منقلباً على نفسه. فمثلما رأينا، فإن العمال الاجتماعيين، في معظمهم، كانوا من سكان المخيم، وغالباً ما كانوا يتلقون مساعدات من برامج أخرى تابعة لمنظمات غير حكومية. بعبارة أخرى، كانت مواقع الأشخاص في الهرمية تتبدل، فكانوا ينتقلون مداورة بين تلقي المساعدات وتوزيعها، وقد أدركت هذا الأمر خلال

يعني دائماً أنهم مطلعون على تفصيلات آلية توزيع المساعدات، إلا إنه كان في إمكانهم أن يحددوا على الأقل ما إذا كان الشخص المعني يستفيد على حسابهم أم لا. إذاً، استطاع أولئك الأشخاص، من خلال علاقاتهم الشخصية، الاطلاع إلى حد ما على مستوى الإنصاف في عملية اتخاذ القرارات بشأن المساعدات، الأمر الذي كان يبث الثقة من جديد في العلاقة.

### "شعب الكراتين"

يجب توخي الحذر، لا يمكن الوثوق بالجميع في المخيم. (فؤاد، مخيم نهر البارد، ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١).

من الخطأ أن نوقف تحليلنا عند هذا الحد، ونكتفي بالاستنتاج، كما فعلت آنفاً، أن آلية توزيع المساعدات "تسببت بانعدام الثقة بين اللاجئين من جهة والفصائل والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى". فمن الخطأ أن نتصور أن المنظمات غير الحكومية والفصائل موجودة ككيانات متماسكة ومتمايزة عن السكان، وأنه يمكن بطريقة ما الفصل بينها وبين السكان، والدليل على ذلك تتممة الرواية التي أوردناها آنفاً عن توزيع الخبز مجاناً على أبناء المخيم.

بعد ثلاثة أيام من الحديث الذي دار بين أم محمد والمنسق المحلي، التقيته مصادفة، فهو في الواقع بائع أحذية، وقد قصدته لشراء خف. وبعدما طرح عليّ الأسئلة المعهودة عن هويتي وعملي في المخيم، بدأ يحدثني عن تجربته كعامل اجتماعي، وأخبرني أنه المنسق المحلي الأساسي لمبادرة الخبز، مضيفاً أنه يتعين عليه زيارة جميع المنازل في المخيم لأن الأشخاص

الخبث (Foucault 1980, p. 158).

بعبارة أخرى، لم يكن تطبيق الممارسات الرقابية يتوقف على شخص محدد، فالجهاز بأكمله مسؤول عن تطبيقها. أي شخص كان يمكن أن يتحول من موقع إلى آخر، الأمر الذي جعل العملية برمتها مجردة من الحس الشخصي إلى درجة بعيدة، لكن النقطة الأهم هي أنه عندما أصبح كل شخص مشروع "مراقب"، بينما هو أيضاً "مراقب بصورة مستمرة"، انتشرت أجواء من الشكوك والريبة في المجتمع، وتعطل العمل السياسي الجماعي.

كانت المنظمات غير الحكومية هي الهيئات الأساسية التي تطبع الحياة السياسية في المخيم (Khalili 2007, p. 58)، إلا إن قدرتها على تعبئة اللاجئيين تراجعت إلى حد كبير بسبب الآليات غير الديمقراطية لتوزيع المساعدات. وقد تجلى ذلك في استمرار اللاجئيين في التماس المساعدات والخدمات الاجتماعية من المنظمات غير الحكومية من أجل الحصول على ما كانوا يعتبرونه حصتهم العادلة، لكنهم لم يكونوا يستجيبون لنداءات تلك المنظمات الداعية إلى الانخراط في العمل السياسي. ولهذا السبب أطلق بعض الأشخاص على سكان مخيم نهر البارد اسم "شعب الكراتين"، في انتقاد لسلوك أبناء المخيم الذين لم يكونوا يقصدون المراكز التابعة للفصائل أو المنظمات غير الحكومية إلا عند توزيع "كراتين المساعدات"، وليس تلبية للنداءات التي تطلقها من أجل التحرك. وبالنظر إلى الأمور من هذه الزاوية، يبدو أن سكان المخيم كانوا مهتمين حصراً بالحصول على مساعدات "مجانية" وليس بالعمل من أجل تحسين أوضاعهم وأوضاع المخيم. أمّا أبناء المخيم فكانوا يعتبرون أنهم يحصلون

إحدى زياراتي لمنزل آل حمدان في شتاء سنة ٢٠١٤، إذ كان الابن البكر محمد بدأ للتو يعمل لدى منظمة دولية غير حكومية بصفة عامل اجتماعي في برنامج لإغاثة اللاجئيين السوريين، وكان مسؤولاً على وجه التحديد عن التدقيق في المعلومات التي تدلي بها النساء السوريات اللواتي كنّ يزعمن أنهن أرامل، أو أنهن فقدن الاتصال بأزواجهن بسبب الحرب. وخلال جلساتي مع محمد، راح يخبرني كيف "قبض" على نساء يكذبن، متنقلاً من رواية إلى أخرى، وكيف كان ينصب لهن فخاخاً ليقعن فيها. ففي إحدى المرات مثلاً، فتش في الملابس التي كانت إحدى النساء قد نشرتها لتجف بعد غسلها، ووجد بينها ما اعتبره ملابس داخلية "مثيرة"، وفي رأيه، فإن المبرر الوحيد لهذا الأمر هو أن زوجها كان موجوداً. المفارقة في وظيفته الجديدة لم تغب عن والدته التي علقت، بينما كان يواصل التبجح بإنجازاته: "صار مثلن" [لقد أصبح واحداً منهم]. ولا شك في أنها كانت تشير إلى أن ابنها يتصرف الآن مثل العاملة الاجتماعية لدى الأونروا التي دخلت إلى الغرفة حيث ينام هو وزوجته. لقد جرى فعلاً تبدل في الأدوار، وهذه الهرمية التناوبية حوّلت الآلية التي تعتمد على الوثوق بالروابط بين أبناء الحي والمجتمع الواحد، إلى آلة تتحكم في حياة الناس وتزرع بذور عدم الثقة في المجتمع المحلي. وفي هذا الصدد نعود إلى تحليل فوكو للممارسات الرقابية من أجل الإضاءة أكثر على هذه النقطة:

كل شخص، وفقاً لموقعه، يراقب من الآخرين كلهم، أو من أحدهم.. لديك آلية لعدم الثقة الشاملة والمتداولة، لأنه لا توجد نقطة ثابتة. فالشكل الأمثل للمراقبة يتضمن حصيلة من

مكشوفة إلى الخارج، بينما هم لا يعرفون كثيراً عن آلية تخصيص التمويل، وليس لديهم أي قدرة على التحكم فيها. إن منظومة المراقبة هذه أدت إلى إرساء هرمية يستطيع الجزء العلوي فيها أن يرى ما يجري في الأسفل، بينما الجزء السفلي غارق في تعميم كامل. هذه اللامساواة في الوصول إلى المعلومات حوّلت آلية تعتمد على الوثوق بالروابط بين أبناء الحي والمجتمع المحلي إلى آلة مجردة من الحس تنميّ الشك والريبة. لقد اتهم سكان المخيم المنظمات غير الحكومية والفصائل علناً بالفساد، لكن هذا لا يعني أنهم امتنعوا من محاولة الحصول على المساعدات التي اعتبروها من حقهم، بل على العكس، فإن اعتقاد اللاجئين بتفشي الفساد زاد من تصميمهم على الحصول على المساعدات التي وجدوا فيها سبيلاً لمكافحة الفساد. لكن من تداعيات هذا الأمر أن الأشخاص الذين لم يكونوا يتقنون ببعض الأقرقاء كانوا يحجمون عن تلبية نداءاتهم من أجل القيام بتحركات سياسية، الأمر الذي أثر إلى حد كبير في قدرة المنظمات غير الحكومية، والفصائل التابعة لها، على تعبئة اللاجئين في أوقات الأزمات عندما كان التحرك السياسي المنسق والسريع أمراً أساسياً ومصيرياً. ■

على ما هو حق لهم، ويمنعون الفصائل والمنظمات غير الحكومية من الإمعان أكثر في استغلال بؤسهم.

## خاتمة

من الأمور التي صعقتني خلال إقامتي مع عائلة حمدان مدى توغل آلية توزيع المساعدات في حياة الأشخاص. فقد كانت ثقيلة الوطأة بطبيعتها، ليس فقط لناحية تفرسها في حياة الأشخاص ومنازلهم، بل أيضاً في مقدار الوقت الذي كان سكان المخيم يستغرقونه للحصول على المساعدات. ومع أنه كان للفصائل والمنظمات غير الحكومية العديد من برامج المساعدات، إلا إن تأثيرها كان يقتصر دائماً على الحد الأدنى، وعلى إبقاء اللاجئين منهمكين على الدوام في الإجراءات البيروقراطية ذات الصلة. لم يكن هدفي من هذه المقالة توصيف آلية توزيع المساعدات فحسب، بل إظهار تأثيرها في العلاقات المجتمعية أيضاً. لقد بيّنت كيف أنه، وباسم توزيع المساعدات بإنصاف، جرى إرساء منظومة ثقيلة الوطأة لمراقبة مختلف مستويات البؤس التي يعيشها اللاجئون، وتقويمها والمقارنة بينها. كان الأمر أشبه بالعيش في وعاء للمسمك حيث حياة الأشخاص ومنازلهم

## المصادر

- ١ تم تغيير الأسماء في المقالة كلها لحماية لخصوصية الأشخاص.
- ٢ أي أنهم لا يملكون بطاقة خاصة باللاجئين الفلسطينيين التي تصدرها مديرية الشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية. وجدير بالذكر أن هناك ٥٠٠٠ فلسطيني تقريباً، هم أولاد عائلات تكونت خلال وجود قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، من آباء قدموا من بلاد عربية وتزوجوا إما بلبنانيات، وإما بلجئات فلسطينيات، وبالتالي لا يحق لهم حيازة جنسية لبنانية، أو

امتلاك بطاقات خاصة باللاجئين الفلسطينيين. وبينما يحمل بعضهم وثائق أو جوازات سفر عربية، ويمكنهم حيازة "إقامة مجاملة" إذا ما كانت الوالدة لبنانية، فإنهم، في معظمهم، يُعتبرون مقيمين غير قانونيين بسبب عدم حيازتهم وثائق أو جوازات سفر صالحة، ولا يمكنهم استصدار إقامات لبنانية، وبالتالي، إذا ضُبطوا خارج المخيم، يجري احتجازهم لفترة قبل أن يطلقوا ويُعادوا إلى المخيم. (المحرر)

٣ كانت حرب المخيمات عبارة عن سلسلة من عمليات الحصار الواسعة النطاق وحملات القصف العنيفة التي استهدفت العديد من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٧. انظر:

Rosemary Sayigh (1994), *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books Ltd, 1994).

### المراجع

- Baumgarten, Helga (2005). "The Three Faces/Phases of Palestinian Nationalism, 1948-2005". *Journal of Palestine Studies*, vol. 34, no. 4 (Summer 2005), pp 25-48.
- Foucault, Michel (1980). "The Eye of Power". in *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977*. Edited by Colin Gordon. New York: Pantheon Books.
- Foucault, Michel (1991). *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. London: Penguin Books, 1991.
- Hroub, Khaled (2006), *Hamas: A Beginner's Guide*. New York, NY: Pluto Press, 2006.
- Jensen, Michael Irving (2009), *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective*. Translated by Sally Laird. London: I.B. Tauris, 2009.
- Khalili, Laleh (2007), *Heroes and Martyrs of Palestine: The Politics of National Commemoration*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
- Milton-Edwards, Beverley and Stephen Farrell (2010). *Hamas: The Islamic Resistance Movement*. Cambridge: Polity Press, 2010.
- Roy, Sara (2011). *Hamas and Civil Society in Gaza: Engaging the Islamist Social Sector*. New Jersey: Princeton University Press, 2011.
- Sayigh, Rosemary (1994). *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*. London: Zed Books Ltd, 1994.
- Usher, Graham (2006). "The Democratic Resistance: Hamas, Fatah, and the Palestinian Elections". *Journal of Palestine Studies*, vol 35, no. 3 (Spring 2006), pp 20-36.